

مستوى تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثامنة عشر للجنة النقل والوجستيات

بيروت 20-21 كانون الأول/ ديسمبر 2017

عادل عبد الله الغابري
مسؤول شؤون اقتصادية



الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

مخطط العرض

مقدمة

تيسير التجارة

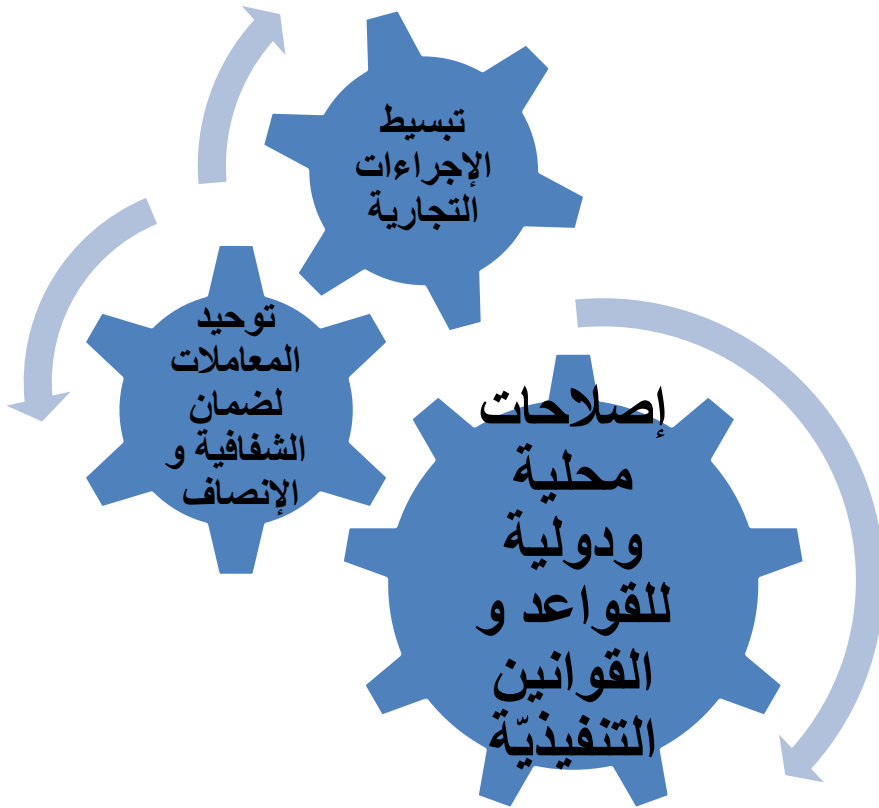
البلدان العربية وتيسير التجارة

خلاصة

مقدمة

• لطالما كانت التجارة محركاً لعجلة النمو و التنمية، و عليه اقدمت العديد من الدول خلال العقود الماضية على إتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات لتطوير قدراتها و تحسين مساهمتها في التجارة العالمية.

• وقد أدت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الى انخفاض التعريفات الجمركية الى مستويات قياسية مما ادى الى توسع في الإستثمارات بين البلدان بفضل الشركات العابرة للحدود و تجزئة الإنتاج،



مقدمة ٢

• و لكن على الرغم من إزالة كثير من التدابير إلا انها لم تتضمن كثير من الحواجز غير التعريفية مما أدى الى بقائها بل و في بعض الحالات ازدياد أعدادها،

• تلك الإجراءات و الشروط حالت دون الإستفادة من الفوائد التي يمكن تحقيقها من تحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية،

• من هذا المنطلق ركّز صانعو القرارات و المفاوضون على موضوع خفض العوائق غير التعريفية وذلك من خلال الوصول الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة والتي استغرق الوصول اليها تسع سنوات من المفاوضات و قد أُخْتُمِت في ديسمبر ٢٠١٣, و دخلَ حيزَ التنفيذ في ٢٢ فبراير ٢٠١٧

مقدمة ٣

• رُغم غِنى المنطقة العربية بالموارد الطبيعية و رأس المال البشري, و توسطها موقع جغرافي إستراتيجي, إلا أنّ حصتها من التجارة العالمية لا تتجاوز 5 في المائة من التجارة العالمية,

• ويعزى ذلك الى كثير من الأسباب منها ارتفاع تكاليف التجارة نتيجة عدم كفاءة اللوجستيات و الإجراءات التجارية المرهقة خصوصاً على الحدود بين البلدان،

• ومع ذلك، تواصل معظم البلدان العربية جهودها لتبسيط الإجراءات التجارية بوسائل مختلفة، منها تنفيذ تدابير تيسير التجارة المنصوص عليها في اتفاق تيسير التجارة.

تيسير التجارة

• يقيد التجارة الدولية عدد كبير من الشروط على الحدود بين البلدان، وبعض هذه الشروط مشروعة، تهدف إلى تحقيق السلامة والأمن، وضمان الجودة، وبعضها الآخر يمكن تصنيفه كعوائق لا داعي لها، لا تخدم أي غرض،

• ويساهم تيسير التجارة في تقليل الوقت والجهود اللازمة لتحقيق الأهداف القانونية، والقضاء على الإجراءات والعمليات غير الضرورية،

• ويمكن أن يقتصر على إعادة تصميم لإجراءات والعمليات ودورات الوثائق؛ وتنظيم تسلسل المراحل؛ والتحول من العمل اليدوي إلى العمل الإلكتروني وإجراء المعاملات عن بعد و نشر اللوائح التنظيمية؛ وتوفير المعلومات على شبكة الإنترنت؛ وإنشاء نقاط استعلام، ونظم لإدارة المخاطر، وأنظمة النافذة الواحدة؛ وغيرها.

تعريف تيسير التجارة

تختلف تعاريف تيسير التجارة باختلاف النطاق

• التعريف الواسع يشمل جميع التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين تدفق التجارة بين المنتجين والمستهلكين، من اللوجستيات والنقل إلى التخليص الجمركي، والتمويل، والتأمين، وتكنولوجيا المعلومات ويغطي هذا التعريف جميع التدابير المتخذة، عند حدود البلدان وداخلها

• التعريف الضيق لتيسير التجارة يقتصر على التدابير المتخذة على الحدود لتخليص البضائع وإدخالها إلى أراضي بلد معين

• وهذا التعريف الضيق هو المُستخدم في اتفاق تيسير التجارة الذي يركز فقط على المسائل المتعلقة بالجمارك

منافع تيسير التجارة

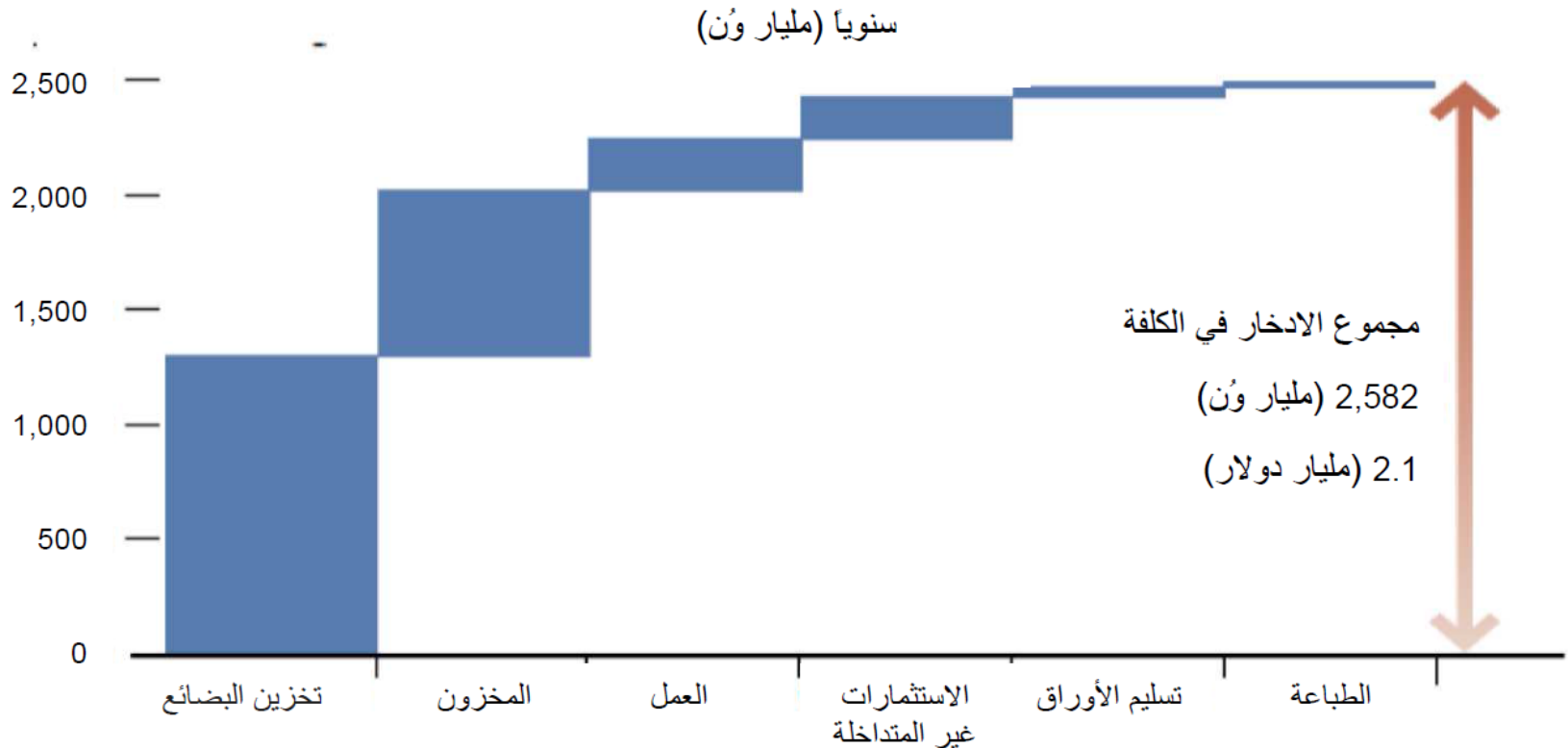
• للتيسير التجاري أثراً مهماً جداً على مستوى الشركات والصناعات وعلى المستوى الوطني. فانخفاض تكاليف التجارة يؤدي إلى المزيد من التنافسية في الأسواق الدولية، وإلى زيادة حصص الشركات في السوق وربحيتها، بالإضافة إلى زيادة جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلاسل القيمة العالمية

• ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاق تيسير التجارة إلى نمو عالمي بنسبة 2 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وأن تستفيد البلدان النامية من ثلثي الرفاه العالمي الذي سينتج عن ذلك

• ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف التجارية الإجمالية بأكثر من 14 للبلدان المنخفضة الدخل، وأكثر من 13 للشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، من خلال ترشيد التدفقات التجارية عبر الحدود

منافع تيسير التجارة

الشكل 1- الادخار الناتج من الإصلاحات في مجال تيسير التجارة في جمهورية كوريا في عام 2010



اثر تخفيض تكاليف التجارة

- تشير كثير من الدراسات الى الأثر الإيجابي الكبير لانخفاض تكاليف التجارة على مختلف القضايا ومن أهمها الصادرات والرفاة وغيرها.
- دراسة حديثة تقدر ان انخفاض تكاليف التجارة ب 10% يؤدي الى زيادة الرفاة بنسبة 2% للدول المستوردة.
- ويزداد هذا الأثر على الدول الصغيرة.

تكاليف تيسير التجارة

•لجني الفوائد لا بد من اتباع نهج متكامل في تيسير التجارة، يشمل تبسيط العمليات والإجراءات واتساقها، وتطوير البنى الأساسية، وزيادة كفاءة اللوجستيات، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعوق تدفقات التجارة، و عليه تنقسم تكاليف تيسير التجارة الى:

- (أ) - بناء القدرات والتدريب؛
- (ب) - أتمتة المعدات وتحديثها؛
- (ج) - القواعد التنظيمية وتصميم الشكليات.

البلدان العربية وتيسير التجارة

• سيؤدي تيسير التجارة إلى زيادة حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية، وزيادة مشاركة المنطقة في التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية وإقليمية.

• وبين مسح أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٤ وشمل ١٠٧ بلدان في مراحل مختلفة من التنمية، أن أداء المنطقة كان أفضل بكثير من المتوسط في مجالات تبسيط الوثائق واتساقها، والتعاون بين الأجهزة المعنية بالحدود الخارجية (5).

• عادل أداء المنطقة المتوسط في مجالات إتاحة المعلومات، والأتمتة التي ساهمت في خفض تكاليف التجارة في المنطقة بنسبة 2%، وتبسيط الإجراءات وتقدر مساهمته بنسبة 1.3%، والحوكمة والنزاهة، ودون المتوسط في مجال الأحكام المسبقة والرسوم والأعباء.

وتبين أن المجالات ذات الأثر الأكبر على التدفقات التجارية إلى المنطقة وخارجها هي الأتمتة، وتبسيط الإجراءات المتصلة بالوثائق (6).

-التقدم في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في المنطقة العربية

• يهدف اتفاق تيسير التجارة إلى تحسين المواد الخامسة والثامنة والعاشر من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لتسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة. وهو يتألف من قسمين. يتضمن القسم الأول 13 مادة تحدد التزامات الأعضاء، ويخصّص القسم الثاني للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وشروط الإبلاغ.

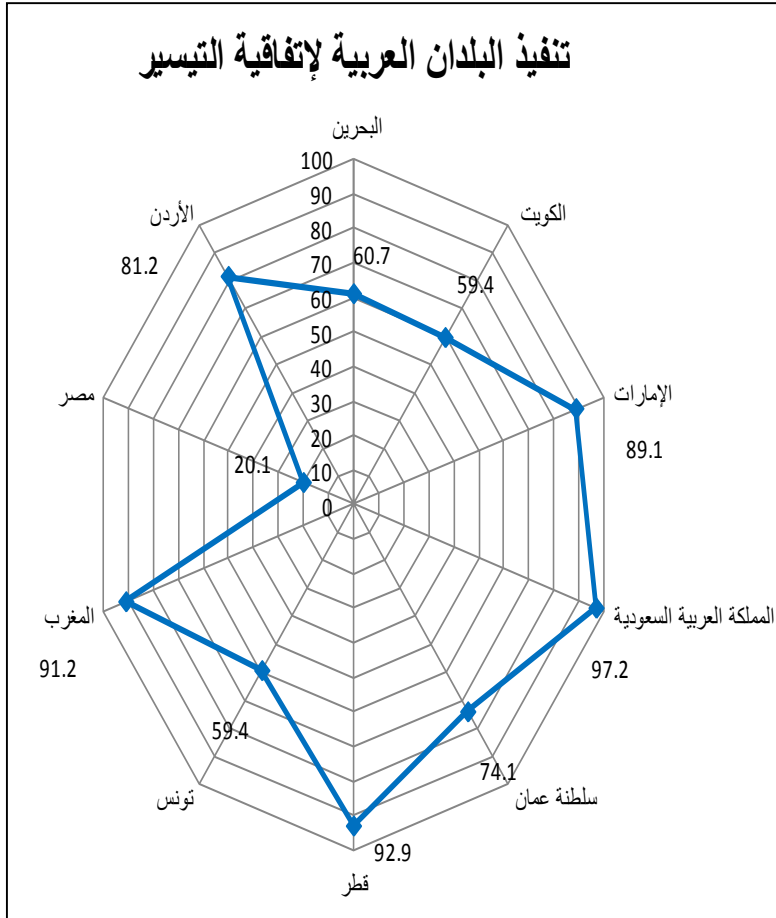
• ومن أبرز سمات الاتفاق المرونة في التعامل مع البلدان النامية، التي يمكن أن تختار وقت تنفيذ الالتزامات. ويمكن تصنيف أحكام الاتفاق في ثلاث فئات (7):

الفئة أ: الأحكام التي ستنفذها/بدأت بتنفيذها الدول الأعضاء عند دخول الاتفاق حيّز التنفيذ (أو في غضون سنة واحدة بعد دخولها حيّز النفاذ، في حالة الدول الأعضاء الأقل نمواً)؛

الفئة ب: الأحكام التي ستنفذها الدول الأعضاء بعد انقضاء فترة انتقالية على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ؛

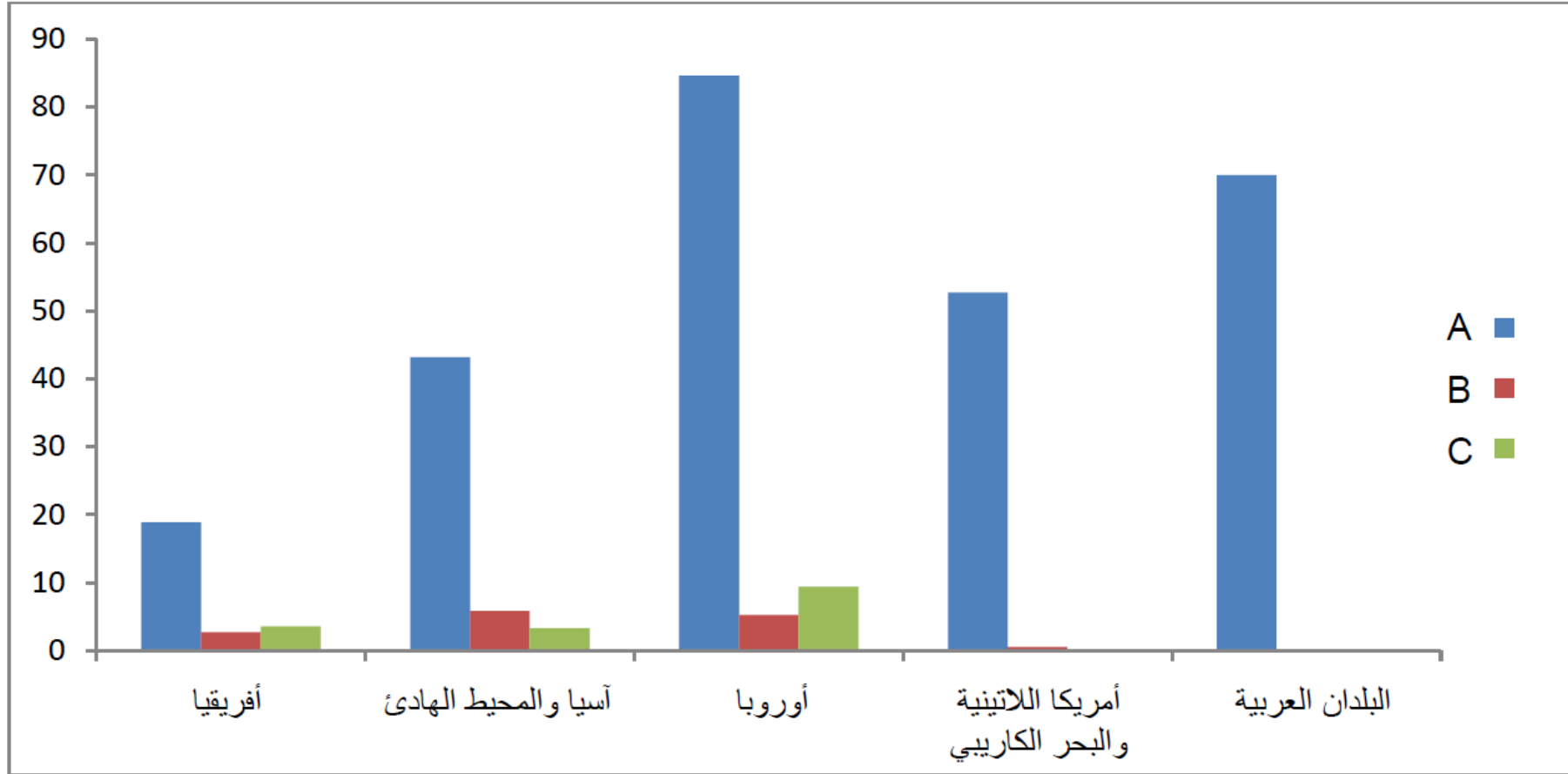
الفئة ج: الأحكام التي ستنفذها الدول الأعضاء بعد انقضاء فترة انتقالية على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ والتي تتطلب دعماً في مجال القدرات.

١- التقدّم في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في المنطقة العربية



انضمت ١٣ دولة عربية الى منظمة التجارة العالمية وأبلغت ١٠ بلدان عربية بالتزاماتها ضمن الفئة أ. تجاه منظمة التجارة العالمية وتبين من الإخطارات الأولية أن معظم الدول الأعضاء أحرزت تقدماً ملموساً نحو التنفيذ الكامل للاتفاق. ويقترّب متوسط معدل التنفيذ في المنطقة العربية من 70 %، وقد جاءت قطر والمملكة العربية السعودية في طليعة البلدان العربية بمعدل 97 %، في حين سجلت مصر 20 %.

١- التقدّم في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في المنطقة العربية



١- التقدّم في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في المنطقة العربية

• التدابير الأكثر تنفيذاً هي إتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت، بمعدّل 88 %، يليه التدبير المتعلّق بالنشر بمعدّل 87 %. أما التدابير الأقل تنفيذاً فهي تدابير تيسير التجارة للمشغلين الخاصين حيث لم يتجاوز معدل تنفيذها 20 % وهذا التدبير هو الأقل تنفيذاً في البلدان العربية، ولم يبلغ بتنفيذه سوى المغرب والمملكة العربية السعودية. يليها التدبير المتعلّق بإنشاء النافذة الواحدة بمعدّل 30 %، ولم يبلغ باعتماد نظام النافذة الواحدة سوى الأردن والكويت وقطر.

• على البلدان العربية إيلاء قضية النافذة الواحدة مزيداً من الاهتمام، نظراً لدورها البالغ الأهمية في تيسير التجارة. فهي تتيح تقديم الوثائق ومعالجتها بشكل موحد، و الانتقال من التنفيذ اليدوي إلى التنفيذ الإلكتروني للمعاملات، كما وتتيح الفرص للتطبيق والتشاور بشأن التشريعات، والتجهيز السابق للوصول، والدفع بالوسائل الإلكترونية، والأحكام المسبقة، وما إلى ذلك. وهي وسيلة لمكافحة التأخير والفساد في الإجراءات الجمركية.

٢- التدابير الأكثر و الأقل تنفيذاً

المادة / الإجراء	أكثر تنفيذاً	أقل تنفيذاً
المادة الأولى: النشر و إتاحة المعلومات	-النشر - إتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت. - نقاط الإستعلام -الإشعار	
المادة الثانية: فرصة التعليق و تقديم المعلومات و التشاور قبل دخول الإتفاق حيّز التنفيذ		-المشاورات -فرصة التعليق و تقديم المعلومات و التشاور قبل دخول الإتفاق حيّز التنفيذ
المادة الثالثة: الأحكام المسبقة		- الأحكام المسبقة
المادة الرابعة: إجراءات الإستئناف أو المراجعة	-إجراءات الإستئناف أو المراجعة.	

٢- التدابير الأكثر و الأقل تنفيذاً

المادة / الإجراء	أكثر تنفيذاً	أقل تنفيذاً
المادة الخامسة: تدابير اخرى لتعزيز الحيدة و عدم التمييز و الشفافية	-الحجز	-إشعارات حول تعزيز الضوابط و عمليات التفتيش. -إجراءات الإختبار
المادة السادسة: قواعد بشأن الرسوم و الأعباء المفروضة على عمليات الإستيراد و التصدير أو المتعلقة بها.	-قواعد عامّة بشأن الرسوم و الأعباء المفروضة على عمليات الإستيراد و التصدير او المتعلق بها. -قواعد خاصة بشأن الرسوم و الأعباء المفروضة على عمليات الإستيراد و التصدير او المتعلق بها. -قواعد العقوبات	
المادة الثامنة:التعاون بين الوكالات الحدودية		- التعاون بين الوكالات الحدودية

٢- التدابير الأكثر و الأقل تنفيذاً

المادة / الإجراء	أكثر تنفيذاً	أقل تنفيذاً
المادة السابعة: الإفراج عن السلع و التخليص عليها	-الفصل بين الإفراج على السلع و التحديد النهائي للرسوم الجمركية و الضرائب و الأعباء الأخرى.	-معالجة (تخليص) السلع قبل وصولها. -الدفع الإلكتروني -إدارة المخاطر -المراجعة الاحقة للتخليص -تحديد معدّل أوقات الإفراج و نشره. -تدابير تسيير التجارة للمشغلين المعنمين. -الشحنات المعجلة. -السلع القابلة للتلف.
المادة التاسعة: حركة السلع المستوردة الخاضعة للرقابة الجمركية	- حركة السلع المستوردة الخاضعة للرقابة الجمركية	
المادة الحادية عشر: حرية المرور العابر(الترانزيت)	-حرية المرور العابر(الترانزيت)	

٢- التدابير الأكثر و الأقل تنفيذاً

المادة / الإجراء	أكثر تنفيذاً	أقل تنفيذاً
المادة العاشرة: الإجراءات المتعلقة بالإستيراد و التصدير	<ul style="list-style-type: none"> - الإجراءات و متطلبات التوثيق - قبول صور الوثائق المستنسخة - إستعمال المعايير الدولية - التفتيش ما قبل الشحن - إستخدام وسطاء الجمارك - متطلبات الوثائق المشتركة - السلع المرفوضة - الإدخال المؤقت للسلع و معالجة الوارد و الصادر. 	-النافذة الواحدة
المادة الثانية عشر: التعاون الجمركي	<ul style="list-style-type: none"> - تدابير تعزيز إستيفاء الشروط و التعاون. - تبادل المعلومات. - التحقق. - الطلب. - الحماية و السرية. - توفير المعلومات. - تأجيل الطلبات او رفضها. 	

الخلاصة

• أحرزت معظم البلدان العربية تقدماً ملموساً في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة بالرغم من الاختلافات الكبيرة في ما بينها. وتقتصر البيانات المستخدمة في هذا التقييم على إخطارات الدول الأعضاء، وهي لا تعطي فكرة دقيقة عن حالة التنفيذ الفعلية

• وتبيّن إخطارات البلدان العربية تغطية شاملة للالتزامات قابلة للمقارنة مع بلدان نامية أخرى، ما عدا في ما يتعلق بتدبير النافذة الواحدة، الذي يغيب عن معظم إخطارات البلدان العربية بالرغم من أنها تقوم بتنفيذه، يعزى هذا التفاوت في الإشعار إلى عدم رغبة البلدان بالالتزام بالتدبير قبل اختبار النافذة الواحدة وتنفيذها بالكامل.

• والدول الأعضاء مدعوة إلى تحديث هذا التقييم كل سنتين، للسماح بمواصلة رصد التقدم في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، وطلب المساعدة عند الحاجة.

وَشُكْرًا

Economic and Social Commission for Western Asia



UNITED NATIONS

الاسكوا
ESCWA